

Distr.: General  
16 September 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقريراً المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير موجز عن توصيات حلقة النقاش بشأن التنميط الجنساني  
وحقوق الإنسان للمرأة في سياق برنامج عمل التنمية المستدامة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان\*

## موجز

عقد مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته السادسة والعشرين، مناقشته السنوية الكاملة بشأن حقوق الإنسان للمرأة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عملاً بقراره ٣٠/٦. وقسمت المناقشات إلى حلقتي نقاش اثنتين. وتناولت حلقة النقاش الأولى أثر القوالب النمطية الجنسانية والتنميط الجنساني على الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة وممارستها والتمتع بها. وركزت حلقة النقاش الثانية على القواسم المشتركة بين أعمال حقوق المرأة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التقرير المتعلق بالمناقشات عملاً بطلب المجلس.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

GE.14-60990(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 6 0 9 9 0 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١	.....	أولاً - مقدمة
		.....	ثانياً - حلقة النقاش الأولى - أثر القوالب النمطية الجنسانية على الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة والتمتع بها
٣	١٦-٤	.....	ألف - موجز حلقة النقاش
٣	١٦-٥	.....	ثالثاً - حلقة النقاش الثانية - حقوق الإنسان للمرأة وبرنامج عمل التنمية المستدامة
٦	٣١-١٧	.....	ألف - موجز حلقة النقاش
٧	٣١-١٨	.....	

## أولاً - مقدمة

- ١ - نظم مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته السادسة والعشرين، يومه الكامل الذي يخصص كل سنة لمناقشة حقوق الإنسان للمرأة وفقاً لقراره ٣٠/٦. وجرت المناقشة ليوم كامل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقسمت المناقشات إلى حلقتي نقاش اثنتين. وتناولت حلقة النقاش الأولى أثر القوالب النمطية الجنسانية والتنميط الجنساني على الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة وممارستها والتمتع بها. وركزت حلقة النقاش الثانية على القواسم المشتركة بين أعمال حقوق المرأة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير الموجز القضايا الرئيسية التي أثرت أثناء المناقشات، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات. وبما أن حلقتي النقاش كانتا منفصلتين ولكنهما تناولتا قضايا مترابطة، يعرض التقرير للمناقشات التي جرت في إطار موضوعين منفصلين.
- ٣ - أعد هذا التقرير المتعلق بالمناقشات من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بطلب مجلس حقوق الإنسان.

## ثانياً - حلقة النقاش الأولى - أثر القوالب النمطية الجنسانية على الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة والتمتع بها

- ٤ - أدار تود مينيرسون، المدير التنفيذي لحملة الشريط الأبيض، حلقة النقاش المعنية بأثر القوالب النمطية الجنسانية على الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة وتمتعها بتلك الحقوق، وتتألف حلقة النقاش من السيدة دوبرافكا سيمونوفيتش، عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وسيمون كوزاك، محامية، وفيرونيكا أونودوراجا، أستاذة القانون بجامعة أدولفو إيبانيز، ونيجوسي بيتنبييرش، المديرية التنفيذية للمركز الإثيوبي للإعاقة والتنمية.

### ألف - موجز حلقة النقاش

- ٥ - شددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي، على أن مسألة القوالب النمطية الجنسانية وما لها من أثر على حقوق الإنسان للمرأة تكتسي أهمية جوهرية بالنسبة إلى كل مجتمع. وذكرت المفوضية السامية أن جميع الدول تقريباً أقرت المساواة بين المرأة والرجل من حيث المبدأ، خلال العقود القليلة الماضية. بيد أنه نادراً ما تتحقق تلك المساواة بشكل كامل. ويتجلى أحد المشاكل في الافتقار إلى التزام حقيقي من جانب صانعي القرارات، في حين تتبع عقبة أخرى من القوالب النمطية الجنسانية المتأصلة بشأن السمات التي يفترض توفرها في المرأة، أو مرتبتها في الأسرة والمجتمع. وما زالت المرأة تعتبر من المعالين أو القاصرين في العديد من نظم العدالة، سواء كانت رسمية وغير رسمية، وما زالت لدى ما لا يقل عن

تسعة بلدان، وفقاً للبنك الدولي، قوانين تشترط على المرأة أن تطيع زوجها، وما زال العديد من البلدان يجعل حصول المرأة على الخدمات الصحية متوقفاً على توفرها على إذن الزوج أو الأب أو الأخ. وحتى عندما يكون القانون نفسه خالياً من التمييز العنصري، تخلق القوالب النمطية الجنسانية عقبات هائلة تحول دون تحقيق العدالة للمرأة، ولا سيما في حالات العنف الجنساني، والزواج، والأسرة، والفرص الاقتصادية، والصحة الجنسية والإنجابية الخاصة بالنساء والمراهقات. وذكرت المفوضة السامية بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الرامية إلى القضاء على القوالب النمطية المؤذية، ودعت الدول إلى تنفيذ تلك الالتزامات.

٦- وتحدثت السيدة سيمونوفيتش عن أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأبرزت بعض أحكامها الرئيسية المتصلة بالتنميط الجنساني. ويمكن تحليل مسألة التنميط الجنساني انطلاقاً من العديد من مواد الاتفاقية، بما في ذلك تلك التي تتناول القضاء على جميع أشكال التمييز (المادة ٢)، والالتزام بتعديل القوالب النمطية الجنسانية (المادة ٥) وإزالة القوالب النمطية في التعليم (المادة ١٠). وأضافت المفوضة السامية أنه ينبغي استخدام الاتفاقية بوصفها صكاً شاملاً وملزماً قانوناً لتعديل القوالب النمطية القائمة على الجنس والنوع الجنساني التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

٧- وأطلعت السيدة كوزاك الحاضرين على بحوثها بشأن كيفية تقويض التنميط الجنساني في المجال القضائي للحواء المرأة إلى العدالة، موضحة أن التنميط الجنساني في المجال القضائي يشكل عائقاً كبيراً يحول دون لحواء المرأة إلى العدالة، وخاصة بالنسبة لضحايا العنف الجنساني. وأشارت إلى العديد من مظاهر إساءة تطبيق العدالة بفعل التنميط الجنساني في المجال القضائي. فهو أولاً يقوض العدالة من خلال المساس بالنزاهة. كما يؤثر على فهم القضاة لطبيعة الجرائم الجنائية وعلى تصورهم لحدوث العنف أو عدم حدوثه. ويمكن أن يؤثر التنميط الجنساني على رأي القضاة بشأن مصداقية الشهود، وأيضاً أن يمنع القضاة من مساءلة الجناة أو حتى لوم الضحايا على الهجوم الذي تعرضوا له. وإذ يتعلق الأمر هنا بضرر مستمر، لا بد من معالجة مسألة التنميط الجنساني في المجال القضائي حتى يتسنى للمرأة تحقيق المساواة الفعلية.

٨- وقالت السيدة أوندوراجا أن الفتيات يخضعن للتنميط ويُعامل معهن كما لو أنه ليس لهن (أو لا ينبغي أن يكون لهن) اهتمام بالجنس، ولذلك لم تستجب النظم الصحية لاحتياجات الفتيات وفقاً لقدراتهن الآخذة في التطور نحو استقلالية السلوك. وأصبحت الفتيات يتعرضن للإكراه والحمل والأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي. وتشمل القوالب النمطية الأخرى فكرة أن المرأة غير قادرة على اتخاذ القرارات الهامة وأنها بحاجة إلى الحماية من قبل الأزواج أو الأطباء، مما يؤدي إلى حرمانها من استقلاليتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع الحمل أو الإجهاض. وقد حرمت النساء فكرة أنه ينبغي أن يكن دائماً رهن إشارة أزواجهن من الحق في اتخاذ القرار بشأن تحديد وقت الجماع وصعبت عليهن كسب قضايا الاغتصاب الزوجي في المحاكم. كما بررت القوالب النمطية التي مفادها أن النساء ينبغي أن يضحين بأنفسهن من أجل

أطفالهن تأخير العلاج الطبي عن النساء حين يمكن أن يؤثر على الجنين. وتتيح القوالب النمطية التي تربط قيمة المرأة بالخصوبة أو بالقدرة على أداء العمل المنزلي إدامة ممارسات من قبيل الزواج بالإكراه والاستغلال الجنسي والاسترقاق المنزلي.

٩- وأكدت السيدة نيجوسي مجدداً، وهي تتناول وضع النساء ذوات الإعاقة، أنه ينتظر من المرأة في حالات عديدة أن تكون جميلة وخصبة وأن تنفرغ للأعمال المنزلية، وينظر إلى النساء ذوات الإعاقة على أنهن يفتقرن إلى تلك الصفات. وقدمت عدة أمثلة عن القوالب النمطية المركبة وعن أثرها على النساء ذوات الإعاقة، ففي بعض الأماكن مثلاً، إذا تزوجت أخت المرأة ذات الإعاقة "تعطى" المرأة ذات الإعاقة أيضاً للزوج. وفي مثال آخر، قالت إنه في بعض المجتمعات، يستهدف الرجال المصابون الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية النساء ذوات الإعاقة، معتقدين أنه من شأن طهر هؤلاء النساء أن يكون بمثابة علاج لهم من فيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت أيضاً إلى أثر القوالب النمطية على الوصول إلى العدالة، موضحة أن نظم العدالة لا تعتبر النساء ذوات الإعاقة من الشهود الموثوق بهم، بمن فيهن ضحايا العنف، مما يعيق قدرتهن على المطالبة بتحقيق العدالة. ودعت إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الاستجابة بفعالية إلى احتياجات النساء ذوات الإعاقة.

١٠- وأشار السيد مينيرسون الانتباه، بصفته مديراً لحلقة النقاش، إلى دور القوالب النمطية في إدامة بعض مفاهيم الذكورة، والأثر الذي كان لها على القضاء على العنف ضد المرأة. وأوضح أن منظمته مهتمة بالقصص المحيطة بالذكورة وبطريقة تعامل الرجال مع العنف، وأيضاً بتجاوز القوالب النمطية التي تصور الرجال على أنهم عنيفين وعدوانيين، ومحتكرين للمال، وغير راعين ولا محبين. وأكد أنه من المهم تغيير القوالب النمطية المتعلقة بالرجال والفتيان بغية إيجاد حلفاء أقوى للنساء، ولبساواة النساء والبنات.

١١- وأشار المتكلمون خلال المناقشة التي تلت إلى إحراز بعض التقدم صوب كفالة المساواة بين الجنسين، ولكن ما زالت تطرح تحديات كثيرة على درب تحقيق المساواة الحقيقية. ويمثل التصدي للقوالب النمطية الجنسانية الخطوة الأولى نحو مكافحة التمييز ضد المرأة. وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم لأن التنميط الجنساني يشكل عقبات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها الجنسية والإنجابية، والحق في أن تكون في مأمن من العنف. وأشار بعضهم إلى أن القوالب النمطية الجنسانية تضع المرأة في وضع ثانوي مقارنة بالرجال ليس في المنزل فحسب، بل في العمل أيضاً، إذ غالباً ما يتقاضى النساء اللاتي يؤديهن نفس مهام الرجال أقل من الرجال بكثير.

١٢- وقد اتفقوا على أن القوالب النمطية خفية ويصعب الكشف عنها، وكثيراً ما تكون ناتجة عن اللاوعي. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التي يمكنها أيضاً أن تسهم في مكافحة التحيز. وأشار عدة متكلمين إلى أن التعليم من السبل الفعالة لمكافحة القوالب النمطية الضارة.

١٣- وأكدت عدة دول أنه يتعين معالجة القوالب النمطية الجنسانية على مختلف المستويات ومن جانب عناصر فاعلة مختلفة، لما لها من أثر سلبي على المجتمع. وفي هذا الصدد، تعد قوانين مكافحة التمييز والعنف من الأمور الحاسمة. ويعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمراً أساسياً، كما يجب اتخاذ تدابير لتنظيم العمليات السياسية وتقييمها لكفالة إدراج المنظور الجنساني في جميع المراحل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل السياسات العامة حياد المؤسسات العامة وتعزيز التوازن بين الجنسين في مجالات مثل التعليم، حيث ما زالت توجد تفاوتات هامة، وأيضاً في الحياة الاقتصادية والسياسية. وجرى التسليم بأنه لا تكفي الحكومات وحدها وتنفيذ السياسات العامة لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين بالقدر الكافي. فالأسرة وقادة المجتمعات المحلية يضطلعون أيضاً بدور هام في القضاء على التحيز في المجتمع. والأداة الأكثر شيوعاً لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية هي استخدام وسائل الإعلام لبث حملات التوعية. وفي الوقت نفسه، وجه نداء لمحاسبة وسائل الإعلام عن الرسائل التي ساهمت في نشر عدم المساواة بين الجنسين. وتمثل القوالب النمطية الجنسانية الخطوة الأولى نحو مكافحة التمييز ضد المرأة وتحسين رفاهها.

١٤- واتفق على أن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يستند إلى حقوق الإنسان ويجب أن يراعي المنظور الجنساني في تحقيق جميع الأهداف.

١٥- وأكد المشاركون في حلقة النقاش، رداً على بعض الأسئلة، أن القوالب النمطية تقلص إمكانات جميع الأفراد، وتعامل النساء معاملة الأطفال، وتعرضهن للعنف، وتؤثر على تقديرهن الذاتي. ولوحظ أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من المعاهدات، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تقدم توجيهات إلى الدول بشأن القضاء على القوالب النمطية الجنسانية. وتتطلب التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان في مجال القوالب النمطية عمل العديد من العناصر الفاعلة بالتنسيق فيما بينها، بما في ذلك، في جملة أمور، الوزارات الحكومية المعنية والبرلمان والنظم التربوية، ومنظمات المجتمع المدني. وتم التشديد أيضاً على دور الإجراءات الخاصة.

١٦- وأوصى المشاركون في حلقة النقاش بأن تأخذ الدول في الاعتبار شواغل جميع النساء واحتياجاتهن على اختلافها، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة، وتضع نهجاً شاملاً وجامعاً لمعالجة التنميط الجنساني في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك في مجالات التعليم والعمالة والزواج والحياة الأسرية. وأبرز أيضاً دور كل من الآليات الإقليمية والدولية في ضمان المساءلة.

## ثالثاً- حلقة النقاش الثانية - حقوق الإنسان للمرأة وبرنامج عمل التنمية المستدامة

١٧- تألف فريق النقاش من ساراسواثي مينون، مديرة شعبة السياسات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ فرانسيس رادي، رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة؛ غيتا سين، أستاذة السياسة العامة بالمعهد الهندي للإدارة في بنغالور

وأستاذة مساعدة في مجال الصحة العالمية والسكان بكلية هارفرد للصحة العمومية؛ لويسا كابل، نائبة رئيس البرامج بمركز الحقوق الإنجابية، نيويورك؛ كينغسلي كاربوكي، عن الاتحاد الكيني لسكان الأحياء الفقيرة. وأدارت حلقة النقاش سارة كوك، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

## ألف - موجز حلقة النقاش

١٨ - ذكرت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي، أنه على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية قد أحرزت تقدماً في قطاعات مثل التعليم والحد من الفقر، فإن الواقع الخفي المتمثل في تنامي عدم المساواة، وخاصة بالنسبة للنساء، لم يتلق استحابة كافية. ويمثل الإطار الجديد فرصة للاضطلاع بمزيد من الأعمال القائمة على حقوق الإنسان. وشددت نائبة المفوض السامي على الحاجة إلى ضمان تمتع المرأة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذكرت أمثلة عليها تشمل حقوق الأراضي والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن العنف ضد النساء والفتيات من أهم المواضيع التي أغفلت الأهداف الإنمائية للألفية تناوفاً، رغم أنها تمثل واقعاً معاشاً بالنسبة لكثير من النساء والفتيات، وليس فقط في حالات النزاع. وشددت على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تشمل آلية مساءلة قوية لمساءلة الحكومات عن بلوغ الأهداف المُسَطَّرة، وتحديد المسؤوليات بوضوح لضمان خضوع جميع العناصر الفاعلة، بما فيها الخاصة، للمساءلة من قبل مؤسسات إنفاذ الالتزامات وقابلية الالتزامات للتنفيذ.

١٩ - وركزت السيدة مينون في ملاحظاتها على الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأفادت بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعو إلى وضع أهداف للتنمية المستدامة تقوم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة وتقر بوجود أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز. ودعت إلى وضع هدف قائم بذاته متعلق بالمساواة بين الجنسين يشمل الاهتمام الصريح بحقوق الإنسان للمرأة. وأبرزت أيضاً الأهداف التي تدافع عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المرتبطة أساساً بالتمييز والعنف ضد المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وحقوق الملكية والأراضي، والمشاركة. وشددت أيضاً على ضرورة تعميم الشواغل الجنسانية في مجمل الإطار. كما أعربت عن قلقها إزاء كون أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها ما زالت تشكل موضوع خلاف. وأكدت أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تمثل أساس دعم المجتمعات والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية. وفيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، قالت إنه يجب ألا يقوض التخطيط السكاني والتدخلات حقوق المرأة أو سلامتها البدنية.

٢٠- وأشارت السيدة راداي إلى التقرير الأخير الصادر عن الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة الذي ركز على التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وأكدت من جديد أهمية وضع إطار لما بعد عام ٢٠١٥ يعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء وضرورة إزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، القائمة نتيجة للوظيفة الإنجابية للمرأة وأدوار الرعاية التي تضطلع بها. ودعت إلى إدماج أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في سياسات الاقتصاد الكلي، مثل السياسات الضريبية، وكفالة حد أدنى للحماية الاجتماعية القوية. كما أشارت إلى أنه يتعين معالجة الفجوة بين الجنسين في مشاركة المرأة في صنع القرار في المجال الاقتصادي. ودعت السيدة راداي إلى تحديد هدف في مجال القيادة الاقتصادية للمرأة في سياق إطار ما بعد عام ٢٠١٥ وتحليل مسؤولية الشركات تحليلاً يراعي الاعتبارات الجنسانية، يحدد ويعالج الضرر الذي تسببه نشاطات الشركات للنساء كعاملات ومستهلكات وأفراد في المجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بمناطق تجهيز الصادرات، والمصانع المستغلة للعمال، وصناعات الملابس، ومصادرة الأراضي لاستخراج الوقود الحيوي، والأعمال التجارية الزراعية، والتطور العقاري، التي يكون معظم ضحاياها من النساء. كما وجهت الانتباه إلى التمييز ضد المرأة في العمالة الرسمية، وإلى الحاجة إلى معالجة استغلال المرأة في العمل غير الرسمي والتخفيف من وطأة الفقر التي تكون أشد في صفوف النساء المسنات، الذي يعكس قلة الفرص الاقتصادية التي أتاحت لهن طوال حياتهن. وأوصت في الأخير بالقيام بتحليل لتدابير التقشف يراعي الاعتبارات الجنسانية.

٢١- ولاحظت السيدة سين أن تحديات إطار ما بعد عام ٢٠١٥ نابعة من التفاصيل. وأشارت إلى بعض أوجه قصور الهدف الإنمائي الثالث بما في ذلك شموله لمؤشرات ضيقة لبلوغ هدف المساواة بين الجنسين الواسع النطاق. وحذرت من أن المناقشات الحالية بشأن هذا الموضوع تشمل بعض الثغرات والإسقاطات المماثلة. وفي حين أن بعض جوانب حقوق الإنسان وردت مع التشديد عليها بشكل ضمني في الأهداف على وجه الخصوص، فإنها لم ترد بشكل صريح، ولم تكن مكتملة ولا متساوقة. كما أشارت إلى أنها لا تتضمن الاعتراف بعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وبترابطها. وذكرت كمثال الهدف الأول الذي يشمل ضمان الحقوق في امتلاك الأراضي، متسائلة عما إذا كان يتعلق بالمساواة في الحقوق أو بحق المساواة في حيازة الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، لم تول المناقشات الحالية اهتماماً كافياً للفتيات المراهقات في سياق النقاط المشتركة بين العنف ضد المرأة والتعليم تحديداً. وأشارت إلى أن تنفيذ الأهداف يتوقف أيضاً على تخصيص ما يكفي من الأموال.

٢٢- وبدأت السيدة كابل بالتأكيد على أن جوهر الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية يتمثل في القرارات الأكثر حميمية في حياة أي فرد، أي القرارات التي تتعلق بجسده، وبهويته، وبالعلاقات، وبالزواج، وبإنجاب الأطفال وبوقت إنجابهم. وأبرزت بعض الإحصاءات المقلقة المحيطة بصحة الأمهات، والإجهاد غير المأمون، وزواج الأطفال، والاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل وفيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت إلى أن ضمان الحقوق



المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية هو غاية في حد ذاته، ولكنه أيضاً شرط مسبق لتحقيق رفاه الأفراد وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وبناء على ذلك، أشارت إلى أن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية هي أولويات في حد ذاتها. وأشارت إلى الركائز الأساسية الثلاث للحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهي السلامة والاستقلالية، والوصول إلى المعلومات والخدمات، وعدم التمييز. وشددت أيضاً على أن ضمان الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وإذا لم يكن بوسع النساء والفتيات التمتع بالحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، فستقوض قدرتهن على المطالبة بالحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في التعليم والمشاركة. وعندما يتم تمكين النساء من اتخاذ القرارات بشأن أجسادهن، تكن قدراتهن على اتخاذ القرارات بشأن حياتهن بصورة أعم. وشددت كذلك على أن ضمان الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة بصورة أعم.

٢٣- وشدد السيد كاربوكي على ضرورة بناء مستوطنات بشرية شاملة وآمنة. واسترعى الانتباه إلى الافتقار إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما المياه وخدمات الصرف الصحي في المستوطنات العشوائية. وقد أشار إلى أن الوصول إلى المرافق الصحية في المستوطنات العشوائية هو تجربة غير آمنة بشكل خاص بالنسبة للنساء، وأن انعدام الأمن يعني في كثير من الحالات أن النساء يكن مجبرات على إرجاء استخدام مرافق الصرف الصحي إلى الأوقات التي تكون خلالها أكثر أماناً، مما يعرضهن لالتهابات المسالك البولية وغيرها من المشاكل الصحية الخطيرة. ويكون لذلك بدوره تأثير على الموارد المالية المتاحة للنساء لأنهن يضطرن إلى استخدام المال القليل الذي يتوفرن عليه لتلقي العلاج الطبي. وأعرب عن قلقه إزاء الفتيات اللائي يتغيبن عن الدراسة لمدة شهر كامل بسبب الطمث والافتقار إلى المرافق الصحية وآثار ذلك على حقهن في التعليم. وغالباً ما لا تذهب الفتيات الصغيرات إلى المدرسة أثناء فترات الطمث نظراً لعدم توفر الفوط الصحية، فضلاً عن الخوف من استخدام المراحيض والمرافق الصحية لأنها لا تكون مأمونة ولا تكون بها مياه. وأشار إلى أنه من المهم أن نفهم أن العصابات تستغل وجود الأحياء العشوائية لتستفيد من ارتفاع أسعار المياه، والنظافة الصحية والإيجارات (بالمتر المربع) وأن بعض السياسيين يستخدمون الأحياء العشوائية كخزانات مرحة يجلبون منها الأصوات خلال الانتخابات. وبالتالي فإنهم لن يشجعوا أي مبادرة رامية إلى تحسين الأحياء المهمشة قد يكون من شأنها أن تخفض عدد الأصوات إذا لم تعد المستوطنات العشوائية مزدحمة كما كانت بفعل تحسينها. وتتطلب هذه الحالة اهتماماً دولياً عاجلاً.

٢٤- وخلال المناقشة، سجل توافق في الآراء على أن استراتيجية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تقوم على الفجوات والدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وعلى إدراج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية الجديدة باعتبارها هدفاً قائماً بذاته. وسلمت الدول بأهمية مواصلة جهودها من أجل تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والفقر والأمن الغذائي، وغيرها من المجالات.

٢٥- وقد لوحظ أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يوجد بلد في العالم يمكنه أن يدعي أنه حقق المساواة الفعلية بين الجنسين. ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء والفتيات. ويجب أن تقدر خطة التنمية الجديدة إمكانات المرأة ومساهماتها في الأسر والمجتمعات والاقتصادات، بأجر وبدون أجر. وشددت بعض الدول على أهمية التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في خطة التنمية الجديدة وحذرت من أن الأهداف ستظل مجرد تطلعات ما لم يمكن ضمان التمويل من خلال الموارد الوطنية، واستثمارات القطاع الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٦- وكانت المسألة وتوفير الموارد الكافية من الشواغل المتكررة التي أعرب عنها ممثلو الدول والمنظمات غير الحكومية. وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة أن تكون أطر الرصد والتقييم في صلب خطة التنمية. وأشار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس باعتبارها أمراً حيوياً لإحراز التقدم، فضلاً عن إيلاء اهتمام خاص بالميزانيات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٧- وتم التشديد مراراً على ضرورة اعتبار الرعاية والعمل غير المدفوع الأجر منفعة اجتماعية إيجابية، كما هو الشأن بالنسبة لكفالة إكمانية وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية، ومن بينها الائتمان. ومن المواضيع التي أثارها العديد من المتكلمين العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج بالإكراه. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز ضد النساء والفتيات بسبب السن أو العرق أو الميل الجنسي، أو لانتمائهن للسكان الأصليين، أو للأشخاص ذوي الإعاقة، أو للمهاجرين، أو للأقليات أو لبعض المجموعات العرقية المعينة. وذكرت أيضاً الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها أحد المجالات التي ينبغي أن يعالجها إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٨- وأكد المشاركون، رداً على بعض الأسئلة، على أهمية تخصيص أموال محددة للتعميم والحاجة إلى اتباع نهج قائم على السياق عند النظر في آليات التمويل، مثل مبادلة الديون المرتبطة بالتسليم أو المسائل المتعلقة بالحيازة المضمونة وخدمات المياه والصرف الصحي. وعولجت أيضاً مسألة أهمية الفتيات المراهقات وضرورة تناول قضاياهن صراحة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق باستقلالهن البدني وسلامتهن، فضلاً عن حقهن في التربية الجنسية الشاملة. كما أكد المشاركون في حلقة النقاش دور القضاء في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك سبل الانتصاف والتعويض. واتفق على أنه يُطلب أن تراعي البيانات الموزعة نوع الجنس والسن لكي تشمل حالة المراهقين والنساء المسنات. ولوحظ أن البيانات تتسم بأهمية خاصة في ضوء تجربة عدم تناول الأهداف الإنمائية للألفية للعنف ضد المرأة بسبب عدم وجود بيانات. ونتيجة لذلك، بُذلت جهود هامة لكفالة توفر بيانات كافية عن العنف ضد المرأة لضمان تحسين الرصد. واقترح أن يستعاض عن المصطلحات مثل "شامل" أو "للجميع" بمصطلحات "النساء، والرجال والفتيات والفتيات". وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، اقترح أنه من المنطقي تعميم ذلك بصورة شاملة، بدلاً من اتخاذه كمجال منفصل للتركيز.

٢٩- وفيما يتعلق ببعض الأهداف المحددة، أُوصِيَ بأن الهدف المتعلق بالصحة ينبغي أن يدعم الحق في الصحة، ولا سيما من حيث ضرورة أن تكون الخدمات الصحية متوفرة وميسرة ومقبولة ومناسبة وذات نوعية جيدة. ومن الأهمية بمكان أن تبقى الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية مرتبطة بهدف المساواة بين الجنسين، لأنها لا تتعلق بالصحة فقط، بل بالكرامة والاستقلالية في اتخاذ القرارات. واقترحت أيضاً عدة مسائل أخرى كإضافات إلى أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم بحكم الواقع (التصدي لحالات عدم الحضور) وحقوق الأمومة، والتدابير الإيجابية الرامية إلى التعجيل بتحقيق المساواة في اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، وتغطية جميع خدمات الرعاية المكفولة في سياق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وإدماج المعاشات التقاعدية وقضايا النساء المسنات في الإطار الضريبي، وتناول العنف ضد المرأة، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني والسياسات الشاملة بمزيد من التفصيل.

٣٠- وفي الختام، أشارت السيدة كوك، منسقة حلقة النقاش، إلى توافق الآراء الكاسح بشأن الجمع بين وضع هدف جنساني قائم بذاته واتباع النهج السائد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولذلك ما يبرره سواء انطلاقاً من أسس جوهرية (حقوق المرأة) أو إجرائية (من المهم الاستثمار في الفتيات والنساء لتحقيق جميع الأهداف الأخرى). وأبرزت التركيز القوي على القضايا المتصلة بالرعاية والعمل غير المدفوع الأجر، وأهمية التركيز على المراهقات، ومناقشة الميزنة وآليات المساءلة من بين العديد من النقاط الهامة التي أثارها الخبراء والحضور. أما مسألة كيفية زيادة الوعي لدى الرجال والفتيان بالمساواة الجنسانية، فهي هامة أيضاً من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوكيات بشأن المنظور الجنساني. وفي حين أن الأدلة على التقدم المحرز والأمثلة عن كيفية حدوث التغيير متوفرة، فإن السؤال المطروح هو كيفية إدراج بعض القضايا المهملة في جدول الأعمال وإيجاد بيئة ملائمة لمعالجة القيود الجنسانية الهيكلية والمؤسسية المتجذرة.

٣١- وأكدت المناقشة بشكل عام أهمية كفاءة التركيز القوي على المساواة بين الجنسين في الإطار العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وأيد العديد من المتكلمين الدعوات الرامية إلى وضع هدف قائم بذاته يشمل حقوق الإنسان للمرأة، وأقروا بأن التمييز بين الجنسين ما زال سائداً في جميع مناطق العالم. وشُدِدَ أيضاً على ضرورة تعميم الشواغل الجنسانية على الإطار بأكمله. ولفت متكلمون كَثُرَ الانتباه إلى مجالات محددة من مجالات حقوق الإنسان للمرأة التي تتطلب الاهتمام، بما فيها عمالة المرأة ومعالجة مسألة عملها غير المدفوع الأجر وخفض عبء الرعاية، وضمان الخدمات الأساسية مثل المراحيض والمرافق الصحية، والقضاء على العنف الجنساني، وكفاءة مشاركة المرأة، والمساواة في الحقوق في الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، والصحة الجنسية والإنجابية. ومن القضايا المركزية أيضاً الحاجة إلى ضمان التمويل الكافي وآليات المساءلة لتحقيق الأهداف الواردة في الإطار الجديد، وضمان توفر البيانات المصنفة.